بيـــان الحمامـــات :
من أجل مشاركة عربية فاعلة في مؤتمر بيكين

في إطار مواصلة الجـهود الرامـية إلى بلورة موقف عـربي موحد يتناسـب مع تطلعات الرأي العام الديمقراطي العـربي في مشاركة فعالة ومنسقـة في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيكين تَكْفُل ضمـان الحقوق الانسـانية للمرأة وإزالة العـقبات التي تعـيق إعمالهـا الكامل لكافة حقوقـها، وتحمّل مسؤوليـاتها في التنمية والديمقـراطية، نظم المعهد العربي لحـقوق الانسـان، بالتعـاون مع اتحاد المحامين العـرب، والمنظمة العربية لحـقوق الانسان، ندوة عـربية في تونس يومي25، 26 يونيـو / حزيران 1995 لبـحث نتائج الجـهود التحـضيـرية للمؤتمر بشـقيـها الحكومي والأهلي، ومدى وفائها لمتطلبات مواجهة التحديات التي تواجهها المرأة العربية.

شارك في أعـمال الندوة ممثلات وممثلين عن أربعين منظمـة نسائية وحـقوقية عـربية، ولفيف من الخبيرات والخبراء في الشؤون القانونية والاجتماعية والاعلامية والتربوية، ينتمون الى خمسـة عشر قطرا عربيـا استعرضوا مـسار حقوق المرأة العربيـة، منذ اقرار استراتيـجية نيروبي التطلعـية في المؤتمر العالمي الثـالث للمرأة، وناقشوا نتـائج دراسات ميدانيـة للأوضـاع القانونية والاجـتماعية للمرأة الـعربية في تسعة بلدان عربيـة تكفلت باحثات وخبيـرات عربيات باعدادها، كما استـمعوا الى تقارير وشهادات تفصيلية عن الـعقبات التي تَحُول دون تمتع المرأة بكامل حقـوقها في باقي البلدان العربـية، كما ناقـشوا الوثائق التحضـيرية الاقليميـة والدولية للاعداد للمؤتمر وأصدروا البيان التالي :

انطلاقـا من المبادئ الإنسانية السامية، مبادئ المساواة والكرامة والعدل، التي ألفت بين البشر بغض النظر عن اخـتلافاتهم الثقافيـة والدينية والعـرقية والجنسيـة وجعلت من المساواة والتنمية والسلام هدفاً عالميا مشتركاً تعمل الإنسانية قاطبَة على بلوغه وتحقيقه.

وانطلاقـا من الاعـتـراف الدولي بأهمـية دور النـساء في تقـدم الإنسـانيـة وازدهار المجتـمعـات ووجوب القـضاء عـلى كل العراقـيل التي تحول دون تمتّع المرأة بحـقوقـها كـاملة ومساواتها الفعلية ومشاركتها في تحقـيق التنمية البشرية وتأثيرها في تطوّر الحياة السياسية والاجتمـاعية والاقتصادية داخل بـلدانها، وهو الاعتراف الذي أقرّته المواثيق الدوليـة في مجال حقوق الإنسان عامة وحقوق النساء خاصة، ودعت إلى الالتزام به كقيمة إنسانية وإلزاماً قانونياً تجتمع حوله الشعوب.

واعتمادا على النتائج الهامة التي برزت من خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وقمة التنمية الاجتماعية واقرارها جميعا وجوب إعمال حقوق المرأة كجزء من حقوق الإنسان في عالميتها وشموليتها وتكاملها.

وسعيا إلى مشاركة عربية فاعلة في مؤتمر بيكين تعبر عن قضايا المرأة العربية وتطلعاتها.

وبعد الاطلاع على ما أفرزته الجهود التحضيرية لمؤتمر بكين من مقترحات محليا وإقليميا ودوليا، وبعد دراسة مستفيضة على وجه الخصوص لنتائج اجتماع عمان/ الأردن (3 – 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994) واجتماع داكار/ السنغال (16 – 23 تشرين الثاني / نوفمبر 1994) ولورقة العمل النهائية المقدمة من لجنة مركز المرأة في الأمم المتحدة بنيويورك في نيسان / افريل 1995 .

ونظرا لما لاحظناه في هذه الوثائق من نقائص تمس بعض المسائل الجوهرية المتعلقة بحقوق الإنسان للنساء وتهدّد المكتسبات التي نصّت عليها النصوص الدولية السابقة.

فإنّنا نعلـــن

– أن حقوق الإنسان عالمية ومتكاملة لا تقبل التجزئة مثلما نصّت على ذلك الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

– إن حقوق الإنسان للنساء هي حقوق شاملة ومتكاملة تضم الحقوق السياسية والمدنية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي جزء لا يتجزأ من عالمية حقوق الإنسان، ولذلك نؤكد ان حقوق المرأة العربية في المساواة ترتبط بالحقوق الأخرى كالحق في التنمية والحق في المعرفة والحق في احترام الخصوصية الشخصية والحق في الأمان الأسري والاجتماعي والحق في المشاركة في صنع واتخاذ القرارات الوطنية .

– ان مبدأ عدم التمييز بين الجنسين كما أقرته المواثيق الدولية هو المرجع الأساسي لإعمال حقوق المرأة العربية وضمان تمتعها بها.

– ان التمييز في الحقوق بين الرجل والمرأة هو أحد العوامل الأساسية لإنتهاك حقوق النساءوتزايد العنف ضدهن. فالمساواة في الحقوق والكرامة هي المدخل الأول لتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية في مجتمعاتنا.

– إن الخصوصيات الثقافية والحضارية هي مصدر إثراء للقيم المشتركة بين الناس جميعا ولا يمكن التذرع بها للحد من حقوق المرأة وحرياتها ونفيها.

وإيمانا بهذه المبادئ نؤكد على ما يلي:

– إن الاعتراف بالمساواة الكاملة بين الجنسين في الأسرة وفي كل مجالات الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الشرط الأساسي للتقدم بالمجتمعات العربية نحو التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وإن تحقيق المساواة هو من الأولويات الأكيدة بالنسبة لمجتمعاتنا.

– ان الإعتراف بالحقوق السياسية لكل النساء العربيات وضمان ممارستهن لها تستلزم تدعيم وجود المرأة في كل مراكز صنع القرار وإتخاذ كل الاجراءات المناسبة بما في ذلك الإجراءات القانونية والتدابير المؤقتة لتطبيق قاعدة التوزيع «المتناصف» في كل الوظائف التمثيلية ومواقع صنع واتخاذ القرار، والمشاركة في إعداد جدول أولويات المرأة العربية، تشارك في صنعها المنظمات النسائية والهيئات المعنية بحقوق الإنسان في الوطن العربي.

– إن تمتع المرأة باستقلالها الإقتصادي هو أحد الشروط الأساسية التي تمكنها من صيانة كرامتها والقيام بدورها كاملا وإعمال المساواة الفعلية في الحقوق.

– إن انتهاك حقوق الإنسان للمرأة من عنف مادي ومعنوي داخل الأسرة وخارجها من ختان للبنات وإجبار على ارتداء الحجاب وإكراههن على الزواج واغتصابهن، هي جرائم موجهّة ضد المجتمع لا ضد المعتدى عليها فقط، يجب إدانة ومعاقبة مرتكبيها وأن لا يؤدي إسقاط الحق الشخصي فيها الى إسقاط الحق العام. واعتبار كل امتناع من طرف الحكومات عن ملاحقة المعتدين من قبيل التواطؤ. وهذا يستلزم إتخاذ كل التدابير القانونية والسياسية والتربوية لإزالة العنف المسلط على النساء مع دراسة أسبابه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ونشر نتائج تلك الدراسات على نطاق واسع.

– إن تحقيق الديمقراطية والتنمية والنهوض بحقوق الإنسان في مجتمعاتنا لا يمكن أن يتحقق في ظل الفقر والاستغلال اللذين تعاني منهما مجتمعاتنا وبشكل خاص النساء باعتبارهن المتضررات الأساسيات من الأزمات الإقتصادية التي تمر بها بلداننا كما تساهم الآثار السلبية لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي في مزيد من الإنتهاكات لحقوق النساء وتدهور ظروف معيشتهن وتعميق التمييز بين الجنسين.

إن تطور مجتمعاتنا يستدعي الحد من أعباء الفقر على النساء وإحلال العدالة الإجتماعية وذلك بوضع سياسات إقتصادية تحترم حقوق الإنسان للنساء وتأخذ بعين الاعتبار الدور الفعلي الذي يقمن به في عملية التنمية والنهوض بالمجتمعات العربية.

– إن حرمان المرأة من التعليم هو انتهاك لأحد حقوقها الإنسانية والأساسية وهو عامل يكبل مجتمعاتنا بقيود الجهل والتخلف ويعيق تطور الفكر المستنير لدى المواطن العربي وتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة.

إن تطور مجتمعاتنا يستوجب محاربة التمييز بين الجنسين في التمتع بحق التعليم في كامل مراحله وفي كل المجالات واتخاذ الإجراءات الضرورية للقضاء على جميع العوامل التي تؤدي إلى عدم التحاق الفتيات بالمدارس او انقطاعهن عنها، كما يستلزم ضرورة تمكين النساء من اكتساب المهارات اللازمة لمتابعة التطور التكنولوجي والتكوين المهني ومواصلة التعليم إلى آخر مراحله والعمل على تضمين المناهج المدرسية في البلدان العربية مبادئ المساواة والعدالة والديمقراطية وتنقيتها من كل ما يشوبها من مضامين تمييزية ضد النساء.

إن من حق النساء التمتع بأعلى مستوى من الصحة بدنيا ونفسيا وإجتماعيا، كما لا يجوز فرض سياسات سكانية على المرأة والأسرة لا تضمن كفالة الحقوق في مجال الصحة الإنجابية والجنسية والاعتراف بالحق في الإجهاض المأمون.

– إن صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية مازالت مشوهة تخضع لقوالب ثقافية وإجتماعية متخلفة لا تحترم إنسانيتها ودورها الأساسي في المجتمع.

إن خطورة وسائل الإعلام وتأثيرها الطاغي على المجتمعات العربية يدعو لاتخاذ قرارات مسؤولة وواعية لتصحيح الصورة الإعلامية للنساء وتطوير الوعي المجتمعي والأداء المهني للنساء العاملات في ميدان الإعلام والاهتمام بإجراء دراسات ميدانية للتعرف على الاحتياجات الإعلامية والاتصالية للنساء العربيات في الريف والحضر بما يبرز أهمية دورهن في المجتمع وإنجازاتهن وتطلعاتهن.

– إن نهوض مجتمعاتنا يستدعي نشر الوعي بحقوق الإنسان والديمقراطية عن طريق خطط وبرامج تربوية تشارك الحكومات ومؤسساتها ومختلف هياكل المجتمع المدني في وضعها وتنفيذها على أن تتضمن اقرارا صريحا بحقوق النساء في مختلف المجالات وتغرس قيم المساواة الفعلية بين الجنسين.

– ان التحولات العالمية الراهنة وما يشهده العالم من هزات وأزمات وما يدور في البلدان العربية من نزاعات، تنعكس بصفة مباشرة على أوضاع حقوق النساء وتجعلهن أكثر تعرضا للتجاوزات والعنف وغيرها من أشكال الانتهاكات.

ان الاعتراف بحقوق المرأة يستدعي العمل على حمايتها في كل الأوضاع والأماكن ويستوجب إيلاء أهمية خاصة للنساء في النزاعات المسلحة والسجينات السياسيات والنساء اللاتي يعشن في ظل الإحتلال بتأكيد حقوقهن في الحفاظ على الهوية الثقافية وضمان حق العودة للاجئات والمنفيات والمشردات والنازحات والمهاجرات.

كما أن سياسة الحصار الاقتصادي التي أصبحت تعتمد من طرف بعض القوى المهيمنة تضر بحق الحياة لدى الشعوب وتؤثر بصفة خاصة في المرأة والطفل مما يستدعي رفع الحصار دون قيد أو شرط وعدم اللجوء إليه باعتباره انتهاكا لحقوق الشعوب.

– إن استعمال الدين لأغراض سياسية تتنافى وحقوق الإنسان أصبح موجها خاصة لضرب حقوق النساء وانتهاك كرامتهن. إن محاصرة المرأة والحد من حرياتها وقتلها والتمثيل بها تدعو إلى وقفة حازمة لمحاربة كل أشكال التطرف والتعصب.

كما ندعو جميع الحكومات العربية إلى ما يلي:

– أن تلتزم بهذه المقترحات والمطالب وتعمل على ادماجها في برنامج العمل الدولي وتطبيقها في سياساتها وبرامجها الوطنية.

– أن تلتزم بصورة لا تحتمل أي تراجع بحقوق الإنسان للمرأة كحقوق شاملة ومتكاملة لا تقبل التجزئة.

– أن تتخذ كل الإجراءات المناسبة للقضاء على التمييز بين الجنسين في كافة مظاهره وأن تضمن كافة الحقوق التي تنص عليها المواثيق الدولية والإعلان العالمي للقضاء على كل أشكال العنف المسلط على النساء.

– أن تتخذ كل الإجراءات العاجلة لحماية النساء في العائلة سواء عند إبرام عقد الزواج أو في حالة الطلاق لضمان حقوق النساء المطلقات وخاصة تلك التي تتعلق بالحضانة والولاية على الاطفال والنفقة والبقاء ببيت الزوجية. وأن تتمتع النساء بحق إسناد جنسيتها لأطفالها إن كانت متزوجة بمواطن يحمل جنسية غير جنسيتها.

– أن تصادق على كل الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عامة وحقوق الإنسان للنساء بصفة خاصة بما في ذلك إتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة وأن ترفع كل التحفظات التي أبدتها بخصوص بعض احكامها.

– أن تتخذ كل الاجراءات الكفيلة بدعم تنفيذ ما جاءت به هذه الإتفاقيات وتعديل التشريعات الوطنية الخاصة بحقوق النساء لتطابق روح وأحكام الاتفاقية وأن تزيل كافة العوائق التي تحول دون إعمال كل الحقوق التي نصت عليها الإتفاقية.

– أن تزيل كل العراقيل والموانع الماثلة أمام قيام المنظمات غير الحكومية العربية بعملها بكامل الإستقلالية والحرية وأن توفر الظروف الملائمة لحرية التجمع لكل التنظيمات النسائية المستقلة في البلدان العربية وتمكينها من حق الدفع بعدم دستورية القوانين التمييزية أمام الهياكل القضائية المختصة.

(اعتمدت هذه الوثيقة بإجماع كل المشاركين والمشاركات في الندوة في الجلسة الختامية يوم 26 / 06 / 1995 بالحمامات – الجمهورية التونسية – على الساعة السادسة).